ومن صحبه إذ من جملة ما اختاره المبرد والزجاج وأبو علي الفارسي وابن جني
والجرجاني وأكثر المتأخرين كون بقي العموم هل اختاره الناظم أم لا
مع أنه اختاره أيضا ولو عبر به مبنيا للفاعل لما عرف بقي العموم
هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا ومن علمنا أنه تابع لغيره
وقوله من سكوته عنه كنت أسمع كثيرا من شيخنا العلامة سيدي
علي الفاسي الاعتراض على المكودي في باب التشكيك فإنه يفهم منه
شيء ثم بعد الأخير في أنه لا اعتراض عليه ومن أراد بالسكوت
أن الموضع مما يتكلم عليه علمنا أنه باق على أصله من الجواز كما
يفهم بعد من كونه ممنوعا وفيه خلاف لنص عليه

وذو تمام ما برفع يكتفي

المناسب تفسير التمام على مفعول الخبر لما يعلم الموضع تنكيتا عليه
قول المكودي وقيل سميت ناقصة إلخ هذا القول أي ضعفه
قول سيبويه وأكثر البصريين كأبي زيد ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه
عشرة أظهرها أن من ادعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل
والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان وقد عدم ذلك فتعين
لأنه الدال على الحدث وهو مصدر وعلى الزمان وهو اسم زمان
وعليه فمعنى فعل والعوامل المذكورة ثبتت فعليتها ولا أسماء زمان
فيبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر ولا تسمى بالاسم
ولا من يخالف فيه فيثبت أن ما يقتضيه الحد هو القول ولذلك
ضعف المكودي الثاني بقيل قال فيبقى لنا الحدث إذ
يدل عليه هذه الأفعال بالقول أي بالمعنى دلت على حدث منهم

من سكوته عنه فإنه لما
ذكر ما يشبع تفريعه وما
في تفريعه خفاء علم
أن ما بقي يجوز تفريعه
ثم قال

وذو تمام ما برفع يكتفي
وما سواه ناقص

يعني أن ما اكتفى من
هذه الأفعال بالمرفوع
عن المنصوب سمي تاما
كقوله تعالى وإن كان
ذو عسرة أي وإن حضر
ذو عسرة وما لم يكتف
بالمرفوع سمي ناقصا
نحو كان الله بكل شيء
عليما ولكونه لا يكتفي
بالمرفوع سمي ناقصا
وقيل سميت نا
قصة لكونها نقصت
عن رتبة الأفعال لأنها
لا تدل على الحدث وما
موصولة والظاهر
أنها مبتدأ وخبرها ذو وما
تام وبرفع متعلق
بيكتفي وهو مصدر
في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص

والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتئ وليس وزال
لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع والنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائما حال
من الضمير المستتر في قفي وفي فتئ متعلق بقفي أو بالنقص وليس وزال معطوفان على فتئ بحذف العاطف
ثم قال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

غير في الخبر لأن الخبر دال على زمن مبهم غير باقٍ فعال إذا قلت
كان زيد قائما فكان دلت على زمن مضى ومن ثم الماضي وعلى حدث مبهم غير
في الخبر وقائما دال على حدث معين وعلى زمن مبهم غير في كان ثم
أن قول الناظم وما سواه ناقص لا فائدة فيه إذ الناقص هو المذكور في
أول الباب وأجيب بأن ما سواه يعني أنها تسمى ناقصة
بالفعل هنا تلك التسمية وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص
خبرها كما في المكودي هو الصواب وقول من قال إن لا نافية ومعكوس
وأن الصواب تعريف الناقص غير سديد وكلام الناظم هنا أحسن
من كلام الموضح إذ فائدته التنبيه على تسميتها ناقصة إذا أهملنا
لينتصب

ولا يلي العامل معمول الخبر

قول المكودي بالعامل يعني العامل كان وأخواتها تبع الذكر الناظم
له في هذا الباب وإلا فلا يختص ذلك بباب كان بل كل عامل
كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول فلا يقال أقبل عمرو
زيدا ضاربا إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وبعد هذا هو السر في
تعبير المصنف بالعامل فعبر بالعامل ليعم ذلك العموم ولذلك ذكره في
باب أبواب النواسخ ما عدا ما وقوله فلا تقول علة المنع
الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير
معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون
فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما والسر في التوسع فيهما أن كل
عامل متعلق بحدث والحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه والظرف

ولا يلي العامل معمول الخبر
إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر
مراده بالعامل هنا كان
وأخواتها يعني أن معمول
الخبر لا يلي كان وأخواتها
فلا تقول كان طعامك زيد
آكلا وإذا كان المعمول
ظرفا جاز أن يليها نحو
كان عندنا زيد مقيما
وكان في الدار عمرو جالسا
والعامل مفعول يلي
وفاعله معمول الخبر
ونصب ظرفا أو حرف جر حالا
من الضمير المستتر في أتى
وهو عائد على معمول الخبر
وأجاز الكوفيون
أن يليها المعمول وإن هو
غير ظرف ولا مجرور مستدلين

زمان

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بأن كان يعلم أن هنا إما مبتدأ محذوفا أو خبرا محذوفا ولا يعلم عينه
فلا يجوز حذفه لما أن المراد بالجائز ما ليس بممنوع فيصدق بجائز أمرين جوازا
أو وجوبا أما حذف الخبر وجوبا ففي أربعة مواضع كما ذكرهم
بعد وأما حذف المبتدأ وجوبا فلم يذكر الناظم هنا مواضعه
تبعا وقد ذكر أنه في مواضع سبعة منها قوله في النعوت والقطع
والحذف حتم مع ما أن بدل من معلقه نحو منح وكطاعة ومنها في
نعم وبئس أو خبرا لهم يبين بدوا أن نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد ومنها
قوله في النعت وارفع أو انصب أن فهذا مبتدأ أشبه الحذف الجملة به
العظيم أي هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وبقي عليه موضع
رابع ذكره أبو علي وهو القسم نحو في ذمتي لأفعلن فهي ذمتي مبتدأ
محذوف من جواب القسم سره وانفرد ابن عصفور في ذمتي
لأفعلن وهذه المواضع الأربعة الموضع هنا تذكيتا عليه

كما تقول زيد بعد من عندكما

الظاهر أنه يقول لما تقول لا بد أن المسؤول منحصر في اثنين بأنه
أبرد احتمال أن يكون الأمر أحد منهما واحد

وفي جواب كيف زيد قل دنف

قول المكرر في تعريف زيد بما أن الأولى أن يقول هو دنف لأن في
الدفع للإضمار لا كرنيه أشار الناظم في قوله فزيد استغني أي إذ
يقتضي المقرر بعده زيد وليس كذا الأمر على الشيخ فيه أن بيان مع
عن ما بين فيه إذ معناه فزيد استغني عن التصريح به في الجواب
المعروف في السؤال وهو معنى ما قبله على أن دنف في النظم محكي أن

ثم مثل لحذف
الخبر كالعلم به بقوله
كما تقول زيد بعد
من عندكما • فزيد
مبتدأ والخبر محذوف
للعلم به وتقديره
زيد عندنا • ثم
مثل لحذف المبتدأ للعلم
به بقوله
وفي جواب كيف زيد
قل دنف • فزيد استـ
استغني عنه إذ
عرف • من تقرير
خبر والمبتدأ محذوف
تقديره هو دنف زيد
وفهم من قوله
وحذف ما يعلم جائز
أنه يجوز حذف
المبتدأ والخبر معا
إذا علما ومنه
قوله والذي لم يحض

بقوله بعد تقديره محذوفا هنا لأن اعتبار المعذرة إنما هو لتجنب عن
التثاقل والتداني قال جمهور شراح الروض العاشق والجم في الصحاح
والقاموس المرض الثقال من حيث هو وقوله لا في محل ثلاثة
أشياء تبع في كون المحذوف من الآية المبتدأ والخبر ابن الفارس والحق
أن المحذوف إنما هو الخبر والمبتدأ والتقرير واللام يشير كذا البعض
لأنه يتبع تقليل المحذوف ما أمكن وقيل إنه لا حذف وأن ولا فعل
بمحض معطوف على واللتي يشرد ذكرت جملة بعدها في خبرا عنهما
فعلا ومولاه يصح لا الخبر إذا كان مقرونا بالفاء لا يتقدم على المبتدأ
كما لا يتقدم جواب الشرط وقال عن كيف إنما تدخل أن دخلت
على معنى كما هنا فهي خبر عنه وإن دخلت على جملة فهو حال نحو
كيف جاء زيد وعن سيبويه أنها ظرف أبدا في محل نصب وعن الأخفش ما أحا
يشير بها حقيقية لأنها ظرف لكان وتأويل على أنها حال بمعنى ظرف
مجازا وهذا هو الظاهر وقال البعض يستعمل فيعود لا ملحقا ومنه
قوله تعالى كيف فعل ربك إذ العنوان فعلا وفعلا ربنا

ويعدلون غالبا حذف الخبر حتم

قول المكودي أن يعلق لا متنا أي امتناع وجود وقطوا الجواب
الذي هو لا في مثاله لأجل وجود بعض زيد ولم يأت في القرآن إلا
باللام استعمالا الغالب قال تعالى لولا رهطك لرجمناك لولا أنتم لكنا مؤمنين
قال قلت هلا جعلوا جواب خبر المبتدأ قلت لا يصح لعدم وجود الرابط
به ووجود في نحو لولا زيد لأكرمتك باعتبار غالب يحمل غير الغالب على
الغالب وقوله بل يجوز إذا دل عليه دليل ومبادي الخبر في مثاله يصح أن

في محل ثلاثة
أشياء حذف المبتدأ
والخبر لدلالة ما
تقدم عليه وهي
جواب متعلق بقوله
وقوله قد يرى
استغنى عنه أي
عن تتميم للبيت
ولو استغنى عنه
لصح المعنى ثم
إن الخبر يحذف وجوبا
في أربعة مواضع
الأول بعد لولا
الامتناعية وإليه
أشار بقوله

ويعدلون غالبا
حذف الخبر حتم
وفي نص يمين ذا استقر

ومنهم من مواضع البيان
للولا استعمل الغالب
وغير غالب وإنه
يجب الحذف إلا
بعد استعمال الغا

لب والاستعمال
الغالب أن يعلق
الامتناع على نفس المبتدأ نحو لولا زيد لأكرمتك بمعنى مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده
وغير الغالب أن يعلق الامتناع على معنى في المبتدأ نحو لولا زيد بالأخيك لكمكنت وإذا امتناع في هذا
الصورة تعلق على كون زيد مثلا هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل لجرى

لأكرمتك أيمان

يجوز اذا دل عليه دليل كما اذا قيل هل زيد بالباب فتقول لولا زيد لهلكت
ويعلم ان الخبر بالباب فهو مثل لولا انتم اذ ما زيد حسن ما سلم فلو حذف حسن
الخبر لبقي ما يدل عليه وهو المبتدأ اذ من شان الثنا ان يكون بنفسه
ويتعين ذكره اذا لم يكن هناك ما يدل عليه فيكون مثل قوله عليه
السلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم
فلو حذف حديثو الخبر لم يوجد ما يدل عليه وهذا التفصيل الذي ذكره
الناظم تبع فيه الرماني والشلوبين والجمهور يوجبون حذف الخبر بعد
لولا مطلقا ولولا ان الناظم ما اتم لقال

وبعد لولا غالبا حذف الخبر

شرح لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل يقال لها
تحضيضية وقوله وغالبا حال من لولا فيه ايما الخلاف من النحاة
اليه وليس النحاة واحدا ما سبا في قوله ولا تجز ما لا من النحاة
له الا اذا اقتضى النحاة عمله او كان جزءا له ضيقا او مثل جوع
والاولى انه منصوب على الاشتغال بحذف الجر وهو الذي في تقريره لتبين وقوله
وبعد متعلق بحذف او بحتم يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه
واجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفا

وفي نص يمين ذا استقر

قوله المذكور في لعمرك لافعلن فان يمين هو في عمر الرجل بفتح
الميم اذا طال عمره ومنه مصدرا عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص
بالقسم بمعنى حياته والثاني عمر بضم اوله وسكون ثانيه
من معنى الحياة كما عمر بضمتين ولا يستعمل في القسم ولا على مثال كما

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

وغالبا حال من لولا
وحذف الخبر حتم جملة
من مبتدا وخبر وبعد
متعلق بحذف او بحتم
والتقدير وحذف الخبر
حتم بعد لولا في غالب
امرها وهو تعليق
الا مشاع على تقدير المبتدا
الثاني نص بعد مبتدا
نص في القسم وهو المشار
اليه بقوله وفي نص يمين
ذا استقر وذلك نحو لعمرك
لافعلن واجب الحذف تقديره
قسمي وهذا حذفه
سد الجواب مسده وذا
اشارة لحتم حذف الخبر
الثالث بعد واو المعية
وهو المشار اليه بقوله

اللهم صل على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

اقتضى الناظم في شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه المكودي ان
البتة الذي فسره وفيه نظر لاحتمال ان الخبر هو المحذوف اي فحمى
ايم الله يخلفان لعمرا والمحذوف الخبر فهما لا زال لا بتدا لا تدخل
على الخبر وبه فسر على المكودي في مفهوم قول الناظم نص ويقول اذا كان
المبتدا غير نص في القسم فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو عهد
الله فسره وكلام قول الناظم في الثاني بعد اذ دون قوله وفي
نص يمين بمعنى بعد وهو حسن المعنى غير موجود لغة ثم اعلم ان الناظم
صرح باستقر للخبر هنا مع انه قال سابقا معنى كان او استقر اي
ولا يضر حذف بذلك لما مر واعلم بعضهم بان استقر معناه
ثبت فهو كون خاص فلذا ذكرناه كما قيل في قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده ان نادى يخبر لا بمطلق الوجود فالذي في المغني

وبعد واو عينت مفهوم مع

بان تكون الواو نصا في المعية وهي التي يكون ما بعدها معنى
فاعلا بالمعطوف عليه كما في المثال فان الصنعة قائمة بالصانع فالاولى
وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع اشكال اذ ليس هنا ما يشعر
والمقام اي حرفه هنا انما هو غالب فلو لم تتعين الواو للمعية
فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو كل رجل والمرء يلتقيان فلا يجوز
يلتقيان اذ الواو لمجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني فقول المكودي في
وهو الصحيح بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لان الذي يلزم الا
نسبة الصنعة وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا انه المصنوع مما يقتضيه
جعل ما موصولة اسما وبعضهم مع الموصولية بان قال كل عامل والذي

وبعد واو عينت
مفهوم مع
اي يجب حذف
الخبر بعد واو
المعية ومثل ذلك
بقوله
كمثل كل صانع وما
صنع وكل صانع
مبتدا وما معطو
فة عليه وهي
موصولة او مصد
رية ومقترنان
والخبر محذوف وجوبا
تقديره مقترنان

دكون

الجمع

جعل